اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام
بين برامج الانعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030

د. كريمة حبيب
جامعة الوادي ، الجزائر
karimaha8419@gmail.com

د. عادل زقرير
جامعة الوادي ، الجزائر
adel0728@gmail.com

The problem of diversification of the Algerian economy and the establishment of sustainable growth
Between the recovery programs and the new vision of growth in the horizons of 2030

Dr. Karima Habib & Dr. Adel Zegrir
El oued University / Alegria

Received: July 2018 Accepted: September 2018 Published: December 2018

ملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية في المقام الأول: إلى تقييم وتحليل دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري . ومن أجل تحقيق هذا الهدف، سيتم عرض أهداف برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ومضمونها، ناهيك عن محاولة تقييم دور هذه البرامج في رفع معدلات النمو الاقتصادي. بعد ذلك، وفي المقام الثاني: يتم التطرق إلى النموذج الجديد للنمو الذي يجسد رؤية آفاق 2030، والتي تتمحور حول تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام. وقد توصلت الدراسة إلى:

- عدم قدرة برامج الانعاش الاقتصادي على تحقيق الاستدامة المطلوبة في نمو الاستثمارات وتحسين إنتاجيتها ورفع التوظيف في الاقتصاد، ومحدودية كبيرة في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات؛ وهذا ما أدى إلى:
- تبني النموذج الجديد للنمو، والذي يمثل رؤية الجزائر في آفاق 2030 حول ضرورة التنويع الاقتصادي وارساء النمو المستدام.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، الانعاش الاقتصادي، النمو الاقتصادي، النموذج الجديد للنمو.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، الانعاش الاقتصادي، النمو الاقتصادي، النموذج الجديد للنمو.

رموز jel: *O20, O40, P21.*

Abstract:

This paper seeks primarily to evaluate and analyze the role of economic recovery programs during the period (2001-2014) in achieving the takeoff and diversification of the Algerian economy. To achieve this goal, the objectives and content of economic recovery support programs will be presented, not to mention an attempt to assess the role of these programs in raising economic growth rates. Second, the new model of growth that embodies the Vision 2030, which focuses on diversification of the Algerian economy and sustainable growth, is addressed. The study concluded:

- *The inability of economic recovery programs to achieve the required sustainability in the growth of investments and improve productivity and raise employment in the economy, and a significant reduction in the diversification of the Algerian economy outside hydrocarbons, which led to:*
- *Adopting the new model of growth, which represents Algeria's vision in the 2030 horizons on the need for economic diversification and sustainable growth.*

***Key Words**: Algerian economy, economic recovery, economic growth, The new model of growth*
***(JEL) Classification:** O20, O40, P21.*

تمهيد:

بدءًا من سنة 1999 ساهم الارتفاع المعتبر لأسعار النفط في الأسواق العالمية في تحقيق الجزائر لمؤشرات كلية إيجابية مرتفعة حيث انتقل رصيد الموازنة العامة من عجز بـ 101.4 و 11.2 مليار دج سنتي 1998 و1999 إلى فائض بـ 400 مليار دج سنة 2000، وبدوره سجل ميزان المدفوعات فائضا بـ 7.57 مليار دولار خلال نفس السنة بعد العجز المسجل خلال سنتي 1998 و1999 الذي بلغ 1.74 و2.38 مليار دولار على التوالي، لتشرع الجزائر مع بداية 2001 في تطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة إلى إنعاش النمو الاقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وإيجاد المحيط الملائم لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، هذه المشاريع تجسدت في ثلاث برامج هي: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي يمتد خلال الفترة 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، البرنامج الخماسي 2010-2014. وذلك من خلال انتهاج سياسة ميزانية (مالية) توسعية، حيث خصصت موارد مالية كبيرة، في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط،، لتنفيذ برامج الاستثمارات العمومية على طول الفترة من 2001 إلى 2014. وعلى هذا الأساس، تسعى هذه الورقة البحثية إلى تقييم وتحليل دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، سيتم عرض أهداف برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ومضمونها، بالإضافة إلى عرض أهم مؤشرات النمو الاقتصادي، ناهيك عن محاولة تقييم دور هذه البرامج في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك يتطلب تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- ☒ **أولا- أهداف ومضمون برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2014).**
- ☒ **ثانيا- تقييم دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في رفع معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2014).**
- ☒ **ثالثا- النموذج الجديد النمو الاقتصادي ورؤية آفاق 2030**

أولا- أهداف ومضمون برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2014).

تتمثل أهداف سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي في **أولا:** تنشيط الطلب الكلي؛ **ثانيا:** دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة؛ **ثالثا:** تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية[1]. وفي نفس السياق، يتم عرض مضمون البرامج الثلاثة سالفة الذكر، حيث بعد استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى♦ بفعل تحسن مداخيل المحروقات اتجهت الجزائر إلى تحضير فضاء اقتصادي ملائم وتعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها وتمكين المؤسسة الجزائرية من أن تكون المصدر الرئيسي للثروة، فنسبة 3.2% كمتوسط لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الخام خلال الفترة 1995-2000 كانت غير كافية لتلبية حاجيات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة، لذا فقد تم وضع برنامج من أجل إطلاق النمو

والحفاظ عليه يتضمن تحقيق نمو للناتج الداخلي الحقيقي الخام لا يقل عن 5% سنويا وتوفير ما يقارب 850000 منصب شغل خلال الفترة 2001-2004.

1- برنامج الانعاش الاقتصادي (2001 – 2004):

يرتكز برنامج الانعاش الاقتصادي على المحاور الآتية: إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يعد أساس إنشاء الثروات؛ تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها؛ وأخيرا، سياسة للنفقات العمومية تتيح تحسين القدرة الشرائية.[2]

سطر هذا البرنامج أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، تنطلق الأهداف العملية من إعادة تنشيط الطلب التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرات الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة لاسيما المحلية منها ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خصوصا تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجيات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية، وترمي هذه الأهداف العملية إلى تحقيق ثلاث أهداف نوعية هي: مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الوطني[3]. خصص لهذا البرنامج مبلغا قدر بحوالي 525 مليار د.ج، والتي خصصت للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية[4]. والجدول رقم (1) يوضح ذلك:

الجدول رقم (1): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب كل باب (2001 – 2004)

القطاعات	المبلغ بملايير د.ج	النسبة (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	45	8.6
المجموع	525	100

المصدر: نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر** في الفترة (**2000–2010**)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 12، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص: 252.

ومن بين أهم ما يشير إليه الجدول رقم (1) يذكر ما يلي:[5]

- التركيز على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث خصص له مبلغ 210.5 مليار د.ج؛
- الاهتمام بقطاع التنمية المحلية والبشرية حيث خصص له مبلغ 204.2 مليار د.ج؛
- الاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري حيث خصص له مبلغ 65.4 مليار د.ج؛
- التركيز على جانب دعم الإصلاحات المؤسساتية حيث خصص له مبلغ 45 مليار د.ج، وذلك بهدف تمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لدعم وترقية القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية العامة والخاصة.

2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (**2005 – 2009**):

في هذا الصدد، قد تم تخصيص مبلغ إجمالي قوامه 4202.2 مليار د.ج من أجل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009). ويوضح الجدول رقم (**2**) توزيع هذا المبلغ حسب كل باب:

الجدول رقم (2): التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل باب (2005 – 2009)

القطاعات	المبلغ بملايير د.ج	النسبة (%)
أولا - برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها: – **السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، تزيد السكان بمياه الشرب (خارج الأشغال الكبرى)، الثقافة، الشباب والرياضة، إيصال الكهرباء والغاز للبيوت، أعمال التضامن الوطني، تطوير الإذاعة والتلفزيون، إنشاء منشآت للعبادة، عمليات تهيئة الإقليم، برامج بلدية للتنمية، تنمية مناطق الجنوب، تنمية مناطق الهضاب العليا.**	**1908.5**	**%45.42**
ثانيا – برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها: – **قطاع النقل، الأشغال العمومية، قطاع الماء (السدود والتحويلات)، وقطاع تهيئة الإقليم.**	**1703.1**	**%40.52**
ثالثا– برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها: – **الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.**	**337.2**	**%08.02**
رابعا – تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: – **العدالة، الداخلية، المالية، التجارة، البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى.**	**203.9**	**%04.85**
خامسا – برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال.	**50.0**	**%01.19**
مجموع البرنامج الخماسي (2005 – 2009)	**4202.7**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين، ولمزيد من التفصيل: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، **البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 – 2009**، أفريل 2005، ص ص: 06 – 07. متوفر على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf (12/08/2015)

وأهم ما يشير إليه الجدول رقم (**2**)، نذكر ما يلي:

- ارتفاع المبلغ الإجمالي لبرنامج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009) الذي قدر بحوالي 4202.2 مليار د.ج مقابل 525 مليار د.ج والتي خصصت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) – أي بحوالي 8 مرات –؛
- زيادة اهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشة السكان حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1908.5 مليار د.ج. وكذلك بتطوير المنشآت القاعدية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1703.1 مليار د.ج؛
- اهتمام الدولة بدعم برامج دعم التنمية الاقتصادية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 337.2 مليار د.ج. فضلا عن تطوير وتحديث الخدمات العمومية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 203.9 مليار د.ج؛

- اهتمام الدولة بتطوير وتحديث التكنولوجيات الجديدة للاتصال حيث خصص لهذا الباب مبلغ 50.0 مليار د.ج.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014)

يمثل برنامج الاستثمارات العمومية (2010 - 2014) تصورا للنفقات بمبلغ 21124 مليار د.ج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، ويشمل جزأين، **الأول:** برنامجا جاريا إلى نهاية سنة 2009 بمبلغ 9680 مليار د.ج أي ما يعادل 130 مليار دولار، **الثاني:** برنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار د.ج أي ما يعادل 156 مليار دولار.[6] هذا، ويظهر الجدول رقم (3) التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي حسب كل باب (2010 - 2014):

الجدول رقم (3): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي حسب كل باب (2010 – 2014)

القطاعات	المبلغ بملايير د.ج	النسبة (%)
أولا - المحور المتعلق بالتنمية البشرية، منها: **– التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة، السكن، الطاقة، قطاع المياه، التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة، والاتصال.**	**10122**	**49.59**
ثانيا – المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية، منها: **– الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة.**	**6448**	**31.59**
ثالثا– المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية، منها: **– الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل.**	**1666**	**08.16**
رابعا – المحور الخاص التنمية الاقتصادية، منها: **– الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي.**	**1566**	**07.67**
خامسا – المحور المتعلق بمكافحة البطالة، منها: **– دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.**	**360**	**01.76**
سادسا – المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، منها: **– تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين؛ إقامة الحكم الالكتروني.**	**250**	**01.22**
مجموع البرنامج الخماسي (2010 – 2014)	**20412**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين، لمزيد من التفصيل:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، **الملحق III: قوام برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2010 – 2014**، أكتوبر 2010، ص ص: 90 – 92. متوفر على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf (12/08/2015)

وأهم ما يشير إليه الجدول رقم (3)، نذكر ما يلي: (7)

- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية البشرية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 10122 مليار د.ج، وقد انبثق ذلك من الأهمية التقليدية التي توليها الدولة لرفاهية السكان في ظل احترام قواعد العدالة الاجتماعية، تعزيز التماسك الوطني، وتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية للتنمية الاقتصادية من خلال انجاز المؤسسات التعليمية، مؤسسات التكوين المهني، وتوفير المقاعد والتجهيزات

البيداغوجية في الجامعات، وذلك من أجل ترقية اقتصاد المعرفة، وإنشاء المستشفيات العمومية، وتحديث الأجهزة الطبية وتحسين المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين، تمويل ودعم انجاز السكنات، ربط المنازل بالكهرباء والغاز، والربط بشبكة المياه الشروب، والعناية بقطاع الشباب والرياضة من خلال إنشاء المركبات الرياضية ومراكز الترفيه العلمي وتكوين مؤطري التربية الرياضية، صون ذاكرة ثورة التحرير الوطني، ترقية الثقافة الوطنية من خلال إنشاء دور الثقافة والمسارح وغيرها، تحديث وسائل الاتصال العمومي، وتكريس التضامن الوطني من خلال مساعدة المحرومين ومعدومي الدخل وإنشاء شبكة من المؤسسات المفتوحة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛

- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالمنشآت الأساسية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 6448 مليار د.ج، وذلك يعكس الاهتمام المتزايد بتطوير وتحديث الأداة الوطنية لقطاع البناء والأشغال العمومية، من خلال صيانة وتحديث شبكة الطرق، انجاز السدود. تدعيم منشآت النقل الأساسية: السكك الحديدية والنقل البحري والجوي. تهيئة الإقليم والبيئة من خلال بناء مدن جديدة ومنشآت حماية البيئة؛
- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1666 مليار د.ج، وذلك بهدف تعزيز الأمن الوطني وزيادة معدل التغطية الأمنية من خلال إنشاء مقر للأمن الولائي والأمن الحضري، تحديث وسائل عمل العدالة من خلال إنشاء مجالس القضاء والمحاكم، ومدارس التكوين. تحسين قطاع المالية: تشييد هياكل الضرائب والخزينة والجمارك ومصالح جديدة لمسح الأراضي، تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تهيئة أسواق البيع بالجملة والتجزئة، تحديث إدارة العمل بهدف تعزيز وتحديث وسائلها الخاصة بالمراقبة والضبط؛
- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1566 مليار د.ج، أي يعادل ما نسبته 7.67% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي من خلال انجاز مغروسات غابية ورعوية، وغرس أشجار الزيتون، تخفيض أسعار المحاصيل ودعم وتحديث تقنيات ووسائل النشاط الفلاحي، تطوير نشاط الصيد البحري ودعمه بمنشآت جديدة. مرافقة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة ودعم تأهيلها من خلال مساعدات مباشرة أو قروض مصرفية ميسرة. إنشاء وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض المصرفية الموجهة لتحديثها؛
- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بمكافحة البطالة، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 360 مليار د.ج، من خلال دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة؛
- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 250 مليار د.ج، من خلال تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الالكتروني.

ثانيا– تقييم دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في رفع معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2014)

في هذا السياق، يتم تقييم دور برامج الإنعاش الاقتصادي الثلاث فيما يتعلق برفع معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 – 2014)، بما أن سياسة الإنعاش الاقتصادي تهدف أساسا إلى حفز النمو من خلال رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة زمنية محددة، وبالتالي فهي تعتبر سياسة كينزية وآلية تأثيرها على النمو الاقتصادي تتم كما يلي: يؤدي رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. مع العلم أنه لكي تتحقق هذه العلاقة، يتطلب مرونة العرض الكلي وتجاوبه مع الزيادة في الطلب الكلي[8]. ويتطلب توضيح كيفية تأثير هذه السياسة دراسة تفصيلية لتطور معدلات النمو للناتج الداخلي الخام بالقيم الحقيقية خلال الفترة (2001 – 2014). وذلك ما يتيحه الجدول رقم (**4**):

الجدول رقم (4): متوسط التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام خلال الحقيقي خلال برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2014) الوحدة (نسب مئوية)

القطاع	المتوسط خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)	المتوسط خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)	المتوسط خلال فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014)	المتوسط خلال فترة جميع البرامج (2001 – 2014)
المحروقات				
نسبة المساهمة في الناتج	35.01	41.94	32.38	36.44
معدل النمو الحقيقي	3.55	-1.18	-3.00	-0.21
القطاعات الأخرى خارج المحروقات				
نسبة المساهمة في الناتج	57.40	51.86	61.38	56.88
معدل النمو الحقيقي	-	6.4	6.48	-
الفلاحة				
نسبة المساهمة في الناتج	9.50	7.74	9.18	8.81
معدل النمو الحقيقي	8.68	5.3	6.88	6.95
الصناعة خارج المحروقات				
نسبة المساهمة في الناتج	6.77	5.28	4.76	5.60
معدل النمو الحقيقي	1.90	-0.13	4.08	1.95
بناء وأشغال عمومية				
نسبة المساهمة في الناتج	8.54	8.74	9.88	9.05
معدل النمو الحقيقي	6.13	9.4	7.18	7.57
خدمات خارج الإدارات العمومية				
نسبة المساهمة في الناتج	21.96	20.76	22.08	21.60
معدل النمو الحقيقي	5.00	5.6	7.5	6.03
خدمات الإدارات العمومية				
نسبة المساهمة في الناتج	10.62	9.38	15.48	11.83

معدل النمو الحقيقي	3.38	7.18	4.56	5.04
حقوق ورسوم على الواردات				
نسبة المساهمة في الناتج	7.59	6.20	6.24	6.67
معدل النمو الحقيقي	8.50	5.72	8.32	7.51
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي	5.4	3.6	4.2	4.4

المصدر: حسابات الباحثين، بناء على: **التقارير السنوية لبنك الجزائر، الملاحق الإحصائية**، 2014، 2010، 2005.

يشير الجدول رقم (**10**) والشكل رقم (**6**) إلى ما يلي: [9]

1. **بالنسبة لقطاع المحروقات**، يلاحظ أنه خلال :

- جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2014)، قد استحوذ هذا القطاع على حوالي 36.44% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي -0.21%. وهذا ما يؤكد مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وذلك بسبب الطفرة النفطية خلال هذه الفترة، غير أن هذا القطاع يبقى عرضة للصدمات النفطية وتقلبات ظروف الطلب والعرض، كما حدث في 2009. فبعد أن بلغت الأسعار 99.97 دولار للبرميل الواحد سنة 2008 انخفضت على اثر الصدمة النفطية السلبية سنة 2009 إلى 62.25 دولار، وانخفاض الصادرات من النفط والغاز الطبيعي، حيث انخفضت إلى حدود 22453.6 مليون دولار سنة 2009 مقابل 39245.7 مليون دولار سنة 2008 أي سجلت معدل نمو سالب قدره 42.78%؛

2. **بالنسبة لقطاع الفلاحة**، يلاحظ أنه خلال :

- جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2014)، قد استحوذ هذا القطاع على حوالي 8.81% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي 6.95%. وهذا ما يعكس ضعف مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام، وقد عرف هذا القطاع معدل نمو حقيقي سلبي سنة 2008 والذي بلغ 5.3-% بسبب الجفاف، وهذا ما يؤكد ارتباط نمو هذا القطاع بالظروف المناخية، كما أن ضعف مساهمة القطاع الفلاحي يفاقم تبعية الجزائر الغذائية، خاصة في حالة ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية في الأسواق العالمية. كما يمكن الاستنتاج أن هذا القطاع لم يستفد بالشكل المأمول من برامج الإنعاش الاقتصادي، والذي يضمن الاكتفاء الغذائي الذاتي للدولة، أو حتى التصدير للخروج من دائرة التبعية الغذائية.

3. **بالنسبة لقطاع الصناعة**، يلاحظ أنه خلال:

- جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2014)، قد استحوذ هذا القطاع على حوالي 5.60% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي 1.95%. وهذا ما يعكس ضعف مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام، وذلك يعزى إلى ضعف معدلات نمو الصناعات المعملية، بالنظر لمتطلبات السوق المحلية. ناهيك

عن ضعف القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية. هذا ويبقى قطاع الطاقة والمياه ينمو بقوة نتيجة التوسع المتزايد في استهلاك الأسر للكهرباء والغاز. كما يمكن الاستنتاج أن هذا القطاع لم يستفد بالشكل المأمول من برامج الإنعاش الاقتصادي، والذي يضمن بناء قطاع صناعي وطني قوي ذي قدرات تنافسية قادر على تلبية احتياجات السوق المحلية.

4. **بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية**، يلاحظ أنه خلال:

- جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2014)، قد استحوذ هذا القطاع على حوالي 9.05% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي 7.57%. وهذا ما يعكس ضعف مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام، لكن بالرغم من ذلك يعتبر هذا القطاع مستفيدا نسبيا من برامج الإنعاش الاقتصادي نتيجة انخراط الدولة في الأشغال الكبرى للبنية التحتية (الطريق السريع، الميترو، السكنات بأنواعها). لكن تطور هذا القطاع يبقى رهينة لارتفاع أو انخفاض الاستثمارات العمومية (من نفقات ميزانية التجهيز).

5. **بالنسبة لقطاع الخدمات**، يلاحظ أنه خلال:

- جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2014)، قد استحوذ هذا القطاع بشقيه خدمات خارج الإدارات العمومية وخدمات الإدارات العمومية على حوالي 21.60% و11.83% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام على التوالي، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لكل شق حوالي 6.03% و5.04% على التوالي. أي أن مساهمة قطاع الخدمات بلغت 33.43% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، ما يعكس قوة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج، ويعزى ذلك إلى ديناميكية بعض القطاعات التجارة والنقل، نمو الإنتاج الفلاحي والاتجاه التصاعدي الواردات، ومجهودات تحسين الخدمات العمومية.
- كما تجدر الإشارة، أنه بالنسبة **لحقوق ورسوم على الواردات** فقد استحوذت على حوالي 6.68% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي 7.51%. ويعزى ذلك إلى الاتجاه التصاعدي للواردات، والتي تشمل السلع الغذائية والمواد الأولية والنصف المصنعة، والأدوية، وتجدر الإشارة هنا إلى الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الدولة لمواجهة الصدمة الخارجية سنة 2009، على وجه الخصوص عن طريق تعزيز تدابير تتبع المدفوعات الخارجية بموجب العمليات الجارية التي تمت بحسن النية وكذا تدابير مكافحة السوق الموازية.

كما تجدر الإشارة، أن الناتج الداخلي الخام الحقيقي قد سجل معدل نمو بلغ حوالي 4.4% في المتوسط جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2014)، كما يلاحظ أنه خلال فترة البرنامج الأول قد عرفت متوسط معدل نمو بلغ 5.4%، في حين تراجع إلى حدود 3.6% خلال فترة البرنامج الثاني، ليعود إلى للارتفاع ليبلغ مسجلا 4.4%، ويعزى الانخفاض في فترة البرنامج الثاني إلى الصدمة الخارجية سنة 2009، والركود الذي يعرفه قطاع المحروقات منذ سنة 2005، وهذا ما يؤكد هشاشة الاقتصاد الوطني إزاء الصدمات الخارجية، وتبعيته المطلقة لقطاع المحروقات، في ظل الأداء الضعيف للقطاعات الأخرى خارج المحروقات خاصة القطاع الفلاحي والصناعي وعدم قدرتهما على تغطية الطلب الداخلي للسوق المحلية، وهذا ما يفسر دوافع اللجوء للاستيراد لمواجهة الطلب الاستهلاكي المتزايد للقطاع العائلي والقطاع الحكومي. كما نلاحظ من الشكل رقم (6)، أنه بالنسبة للتنوع الاقتصادي خارج المحروقات يبقى جد محدود حيث أن

قطاع الخدمات هو المستحوذ على المساهمة في هذا القطاع بنسبة 59%، مقابل 16%، 15%، و10%، لقطاع البناء والأشغال العمومية، الفلاحة، والصناعة خارج المحروقات على التوالي. وهذا ما يثبت عجز برامج الإنعاش الاقتصادي عن التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وبناء اقتصاد تنافسي قائم على التنوع القطاعي وقادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات. وهذا ما يستدعي صياغة إستراتيجية وطنية لتطوير القطاعات المنتجة مثل الفلاحة والصناعة، والحاملة للتنمية الداخلية وتوطيد التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا– النموذج الجديد للنمو الاقتصادي ورؤية آفاق 2030

اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي. تم مراجعة هذه الوثيقة المرجعية واعتمادها من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016. وهي تستند على نهج متجدد للسياسة المالية مع مسار 2016-2019 ومن ناحية أخرى على منظور تنويع وتحول الاقتصاد بحلول عام 2030. وفي قسم الميزانية، يسلط نموذج النمو الجديد الضوء على الأهداف التالية لعام 2019: [10]

أ) تحسن في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن أن تغطي معظم نفقات التشغيل.

ب) انخفاض كبير في عجز الخزينة في نفس الوقت.

ج) وتعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.

وفي قسم تنويع الاقتصاد وتحويله، يضع نموذج النمو الجديد أهدافا يمكن الوصول إليها خلال الفترة 2020-2030:

أ) مسار مستدام لنمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030.

ب) ارتفاع كبير في دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث ينبغي مضاعفته بمقدار 2.3 مرات.

ج) مضاعفة حصة الصناعة التحويلية، من حيث القيمة المضافة (من 5.3% في عام 2015 إلى 10% من الناتج الناتج الداخلي الخام بحلول عام 2030).

د) تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وتحقيق إمكانات تنويع الصادرات.

هـ) تحول في الطاقة على وجه الخصوص لخفض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلي (من 6% سنويا في عام 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030).

و) تنويع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو الاقتصادي.

ولتحقيق الأهداف السابقة تم تبني خيار رؤية طويلة الأجل، من أجل أن تصبح الجزائر قوة ناشئة بعد التحول الهيكلي على مدى العقد المقبل. لهذا، يتم الاحتفاظ ثلاث مراحل للنمو: [11]

1. **مرحلة الإقلاع (2016–2019)** التي ستتميز بتغير في حصة القطاعات المختلفة في القيمة المضافة نحو مستواها المستهدف.
2. **المرحلة الانتقالية (2020–2025)** التي ستسمح بتحقيق إمكانات الاقتصاد في اللحاق بالركب.
3. **مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026–2030)** التي يستنفد فيها الاقتصاد الوطني في نهاية المطاف إمكاناته في اللحاق بالركب وتتقارب المتغيرات المختلفة للاقتصاد نحو قيمة توازنه.

ولتحقيق أهداف الرؤية سالفة الذكر، يجب أن توجه من خلال ثلاثة مبادئ للعمل، والتي تشكل المحاور الاستراتيجية لسياسة النمو الجديدة: [12]

I. ديناميكية القطاعات المطلوبة:

وعلى المستوى القطاعي، فإن هدف التنويع من خلال تطوير فروع جديدة ذات دعائم خارجية، لتتولي المسؤولية عن المحروقات والبناء والأشغال العمومية، يفرض حلقات من التسارع القوي للنمو. وسيكون الهدف الوصول إلى 10% من إجمالي القيمة المضافة. لحصة الصناعة خارج الحروقات بحلول عام 2030. وسوف يتطلب تحقيق هذا الهدف نموا في القيمة المضافة الصناعية بمعدل ثابت. كما ستعمل القطاعات الأخرى على تحقيق متوسط نمو بنسبة 6.5% سنويا للزراعة و 7.4% لخدمات السوق. وبما أن حصة البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام من المتوقع أن تنخفض تدريجيا لصالح خدمات المعرفة، فإن نمو هذا القطاع سيكون 1.7% في المتوسط خلال هذه الفترة.

II. التغير المطلوب لنظام الاستثمار:

إن تطور الاستثمار المطلوب لتحقيق هذه المجموعة من التحولات الهيكلية يجب أن يربط الاستثمار خارج المحروقات بالتغييرات في إنتاجية رأس المال المستثمر. في هذا الإطار، يتم محاكاة مستوى من النمو في الإنتاجية الإجمالية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد بتحقيق معدلات نمو أعلى. وسيتعين أن لا يستهدف هذا الجهد لتحسين الإنتاجية الإجمالية للعوامل الاستثمار الخاص فحسب، بل أيضا استثمار الإدارات العامة. وهذا هو السبب وراء ضرورة إجراء عملية توحيد ثانية للميزانية من عام 2025 تقريبا لتخفيض النفقات الرأسمالية المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة، بشرط إنشاء نظام استثمار وطني في المرافق العامة والذي يعتمد بشكل أكبر على الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وسيتم تحقيق هذه الكفاءة الأكبر في استخدام رأس المال في إطار هذا النموذج الجديد للنمو الاقتصادي أيضا عن طريق:

- ✓ تحرير الاستثمار الخاص من خلال الشروع في التحولات الهيكلية التي تولد النمو؛
- ✓ سياسة صارمة لنقل التكنولوجيا وتكثيف العلاقات بين الجامعة والشركات.

في هذا النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، ستواجه استراتيجية الاستثمار التحديات التالية:

- ✓ إعادة تخصيص الاستثمار لصالح قطاع خارج الطاقة لبدء عملية التنويع الاقتصادي؛
- ✓ إعادة توزيع الاستثمارات الحكومية نحو المؤسسات لتخفيف العبء على الخزينة والديون اللاحقة؛
- ✓ تحسين الإنتاجية العامة للعوامل للحد من جهد تراكم رأس المال المادي لصالح الابتكار المنتج والاستثمار في العوامل الرئيسية للنجاح.

III. الملاءة الخارجية:

تشكل الاستدامة الخارجية تحديا كبيرا في السياق الاقتصادي الجديد مدفوعا بتسارع النمو والتنويع خارج المحروقات. في الواقع، ترتبط الواردات مع الناتج الداخلي الخام، الذي ينمو بمعدل 6.5% سنويا، في حين أن الصادرات التي هي مدفوعة أساسا

بالمحروقات التي لا يتجاوز نموها 3% خلال السنوات الأولى من الانتقال – الصادرات خارج المحروقات يتم احلالها تدريجيا–. هذا، ويمر الحد من الفجوة بين الواردات والصادرات خارج المحروقات عبر البعدين الأساسيين للنموذج الجديد للنمو الاقتصادي:

- تنفيذ سياسة مستدامة لكفاءة الطاقة وسياسة الطاقة المتجددة التي تحقق فائضا كبيرا في إنتاج المحروقات القابلة للتصدير؛
- تسارع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (الزراعة والصناعة والخدمات)؛

في الواقع ، سيناريو يتمثل في إطالة أمد الاتجاه الملحوظ خلال السنوات الأخيرة لنمو صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات، فإن زيادة الواردات واستهلاك الطاقة ستؤدي إلى ميزان مدفوعات غير مستدام اعتبارا من عام 2020.

وتبين عمليات المحاكاة أنه لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي مستدام من دون حدوث فرملة لانفجار الواردات الذي لوحظ في العقود الأخيرة. وبالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات بشكل مفرط، سيكون على الصادرات الزراعية والصناعية أن تلعب دورا حيويا في توفير مصدر بديل للعملات الأجنبية المتولدة عن قطاع المحروقات اللازم لتمويل التنوع الاقتصادي.

وبالتالي، يجب على الاقتصاد الجزائري التفاوض خلال انتقاله إلى رؤية عام 2030 على أربعة قيود رئيسية: (أ) مدى التحولات في البنية الإنتاجية (ب) تطور المديونية الداخلية (ج) الملاءة الخارجية، و(د) الانتقال الطاقوي الذي سيزيد صادرات المحروقات ويرتبط مع نظام الطاقة العالمي الجديد. وهذه هي التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري في طريق التنويع، والتي تدعوا إلى سياسات حازمة والتزام سريع بالإصلاحات الضرورية، كما أن زيادة الاعتماد على االمحروقات تقلل من المساحة القابلة للتحقيق وجدوى التنويع والنمو الاقتصادي المتسارع.

ويتم تجميع عناصر السياسة الاقتصادية الجديدة القادرة على ترسيخ الرؤية مع ستة محاور استراتيجية: [13]

I. تحفيز إنشاء الشركات في الجزائر:

بالنسبة للجزائر، تبرز ملاحظة الثغرة التي يجب سدها فيما يتعلق بالروتين الإداري والحواجز التي تواجهها الشركات. ومن الممكن التركيز على قطاعات حاسمة معينة ستخلق الزخم اللازم للتغيير قبل الشروع في الإصلاحات المتعمقة التي ستشمل:

أ) إضفاء الطابع المؤسسي على التغيير من خلال مراجعة حالة وتكوين لجنة ممارسة أنشطة الأعمال، مع دمج ليس فقط الممثلين المعنيين من الحكومة والقطاع الخاص بل أيضا الباحثين والاستشاريين الذين سيقدم وجودهم الصرامة العلمية والرؤية الأوسع للتنمية الاقتصادية.

ب) الاستمرار في إزالة الإجراءات ذات القيمة المضافة المنخفضة لتسريع إنشاء الأعمال من خلال تبسيط العبء الإداري المرتبط بتحديث تكنولوجيا المعلومات لتقليل تكاليف المعاملات.

ج) تطوير الشركات الناشئة، سواء في قطاع الخدمات أو في القطاع الصناعي. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان بالنسبة للجزائر أن تستفيد إلى أقصى حد من هذا المصدر الذي لا ينضب عن طريق تنفيذ التدابير المتعلقة بإنشاء الحاضنات وفقا للمتطلبات الخاصة لهذا النوع من البنية التحتية، خاصة فيما يتعلق بمرونة التشغيل ورفع بعض العقبات الإجرائية التي يواجهها مطورو المشاريع الناشئة (لا

سيما في توطين الشركات)، من خلال تشجيع المؤسسات العامة مثل الوكالات التي تخضع لإشراف الوزارات لإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص ووكالات دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتطوير برامج حضانة لكل منها.

II. تمويل الاستثمار:

لتحقيق رؤية 2030، والتي تتطلب هذا التطور السريع للاستثمارات الخاصة باستثناء الطاقة. يجب أن تركز الإصلاحات على ثلاثة مجالات: (1) **إنشاء نظام وطني حقيقي للاستثمار في المرافق العامة**، (2) **استئناف إصلاح النظام المصرفي**، و(3) **تطوير سوق رأس المال**.

1) **تطوير نظام وطني للاستثمار في المرافق العامة**، والذي يجب أن يعتمد على:

أ) تحسين كفاءة الاستثمار العام ونوعية البنية التحتية من خلال تعزيز الصندوق الوطني لتجهيزات التنمية (CNED)،

ب) تنويع مصادر تمويل المعدات من خلال تفضيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص عند إعداد آلية تنظيمية لإدارتها – على سبيل المثال من خلال سن قانون–.

ج) تطوير، جنبا إلى جنب مع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، سوق السندات لتمويل البنية التحتية لمشغلي القطاعين الخاص والعام. يتم تصميم مثل هذا السوق لإصدار وتبادل ما يسمى بسندات البنية التحتية ("سندات المشاريع") ، وهي أداة ديون أصبحت الآن مشهورة لتمويل البنية التحتية.

د) تعزيز عمل صندوق الاستثمار الوطني (FNI) الذي يدير حاليا قروض التجهيزات الحكومية من أجل تمكينه من تمويل نفسه في السوق من خلال إصدار سندات البنية التحتية .

هـ) تطوير شراكات إبداعية طموحة مع دول مثل الصين، التي تتمثل مهمتها في الاستثمار على نحو مستدام في البلد، مما يسمح بتأثير قوي في تسريع الانتقال نحو الاقتصاد الناشئ. ومن الضروري صياغة هذه الشراكات بأكثر الخبرات دقة.

2) **إصلاح النظام المصرفي**، والذي يجب أن يستأنف، لأن ذلك ضروري بسبب العودة إلى حالة النقص الهيكلي للسيولة داخل القطاع. والذي يتطلب القضاء على الحالات الشاذة لتدخل الدولة وبنك الجزائر بحيث تسود منافسة حقيقية بين البنوك الوطنية لصالح الاستثمار في الأعمال التجارية، وذلك من خلال:

أ) إدخال المنافسة الحقيقية.

ب) إنشاء البنك البريدي على أساس شبكة مكاتب البريد الواسعة وخبرتها في جمع المدخرات الوطنية وإدارتها.

ج) تحديث المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك – نتيجة للمنافسة الكبيرة –، والتي تقلص التوافر وارتفاع تكلفة الموارد – مما يجعل من الممكن استيعاب الوفورات المالية الوفيرة المحصورة في الدوائر غير رسمية (المنتجات الهامشية المبتكرة ستشجع الاستثمار الإنتاجي مع تلبية متطلبات جميع فئات المشروع).

د) تعزيز قدرات إدارة الحوكمة وإدارة المخاطر، لا سيما من حيث مخاطر الائتمان ومخاطر الصرف الأجنبي، من خلال قيام بنك الجزائر بإنشاء نظام تصنيف الشركات، وإصلاح قانون وإجراءات تعبئة الحقوق الضمانات الشخصية والحقيقية وإصلاح قانون الإفلاس وإجراءات الاسترداد في حالة الإفلاس.

3) **تطوير سوق رأس المال**، وذلك من خلال تنفيذ جميع التدابير اللازمة لضمان تطوير أسواق رأس المال في الجزائر. كما أن الندرة النسبية والزيادة في السيولة المصرفية تتطلب من الشركات إيجاد أشكال بديلة للتمويل، سواء في الديون (السندات) أو الأسهم (صناديق الأسهم الخاصة، الاكتتابات الأولية العامة). في هذا السياق، من المهم تسريع الارتقاء بالإطار التنظيمي والترتيبات التشغيلية التي تحكم عمليات الدمج والاستحواذ، والاكتتابات العامة الأولية، وقضايا سندات الشركات التصرف في الأسهم أو الحصص الاجتماعية للمؤسسات. أيضا، فمن الضروري:

- استكمال الإطار التنظيمي لصناديق استثمار رأس المال؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية خلال الاكتتابات العامة وقضايا السندات من قبل الشركات العامة أو الخاصة.

III. السياسة الصناعية والتنويع:

يتطلب هدف التنويع في رؤية 2030 حلقات من التسارع القوي لنمو القطاعات. يتم بالفعل تنفيذ عدد من التوصيات المقترحة من قبل وزارة الصناعة. ومع ذلك يتم دمجها في المقترحات من أجل تماسك الحجة.

1) فيما يتعلق بالسياسات الشاملة، من الضروري تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد عن طريق تسهيل حركة عوامل الإنتاج من خلال:

أ) تسريع قانون العمل الجديد على أساس استراتيجية توظيف حقيقية لتسهيل إعادة توزيع القوى العاملة بشكل مثمر مع تعزيز حمايتها وأمنها.

ب) يتطلب انخفاض معدل البطالة ومستوى نمو مستدام بنسبة 6.5٪ من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات:

- ✓ مراجعة خطط مساعدة التوظيف، مما يشير إلى استراتيجية عمل جديدة، وهذه الاستراتيجية الحالية لم تحقق أهدافها بالكامل؛
- ✓ تعزيز المطابقة بين تدريب القوى العاملة واحتياجات سوق العمل، مع الإشارة إلى نظام التعليم والتدريب؛
- ✓ تعزيز نظام المعلومات بشأن الفرص التي يوفرها سوق العمل، في إشارة إلى وظيفة هياكل الوساطة في سوق العمل؛
- ✓ مرونة أكبر لسوق العمل، مع الإشارة إلى مؤسسات سوق العمل.

2) فيما يتعلق بالاستراتيجية الصناعية، سيتم إعادة تنظيم السياسات الصناعية القطاعية في الجزائر من خلال أربعة محاور:

أ) دعم القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بميزات نسبية طبيعية من خلال تكامل الإنتاج ، بدءا من إنتاج الموارد الطبيعية (الزراعة وتربية الماشية والتعدين والهيدروكربونات) إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية. ويتضمن أساسا ثلاث أنواع:

- صناعة المواد الغذائية من خلال تطوير الموارد الزراعية في الجزائر (الحمضيات والتمور ولحوم الأغنام والماعز أو الإبل)؛

- القطاعات الهيدروكربونية المتعاقبة، على رأسها البتروكيماويات والأسمدة؛
- قطاعات الموارد المعدنية الوفيرة في الإقليم الوطني (الحديد، الفوسفات، الأتربة النادرة)، والتي تشترك مع الطاقة منخفضة السعر (الغاز بشكل رئيسي)، والتي توفر ميزة كبيرة لبناء القدرة التنافسية للإنتاج في الصناعات الميكانيكية، الحديد والصلب والتعدين، مصانع الاسمنت، ولكن أيضا المزيد من القطاعات ذات القيمة المضافة مثل السيارات. وغدا، الطيران ، وبناء السفن أو المعادن الدقيقة.

وبالنسبة لجميع هذه القطاعات، فإن الهدف الذي يتعين تحقيقه خلال فترة تتراوح بين خمس وسبع سنوات هو عدم تصدير المواد الخام غير المعالجة والحصول على حصة متزايدة الأهمية من القيمة المضافة في الجزائر. وسيتم وضع خطة رئيسية لتثمين الهيدروكربونات والموارد المعدنية، على وجه الخصوص، خطة لاستعادة المواد البتروكيميائية وخطة لاستعادة الفوسفات.

ب) دعم القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بالفعل بميزات نسبية مبنية (الإلكترونيات)، أو ستقرر بناء هذه المزايا بسبب تأثيرها في التدريب والوفورات الخارجية على الاقتصاد ككل (الاقتصاد الرقمي على وجه الخصوص). ويتم تحديد أربعة أنواع رئيسية من القطاعات:

3) استراتيجية تستهدف إحلال الواردات عن طريق استبدال، جزئيا أو كليا، المنتجات شبه الجاهزة أو المنتجات النهائية التي يستوردها اليوم الإنتاج الصناعي المحلي. وتستند هذه الاستراتيجية إلى وجود طلب داخلي قادر على سداد كل أو جزء من سلسلة القيمة الحالية للواردات للإنتاج الصناعي المحلي واستبدالها.

- وبالإضافة إلى صناعات السيارات والصلب والأسمنت والصناعات الغذائية الزراعية، فإن هناك قطاعا ذو أولوية هو صناعة المستحضرات الصيدلانية. وفي هذا السياق، يمكن أن يؤدي تسريع إنشاء التجمعات الصناعية على الأراضي الوطنية إلى زيادة الإنتاج بسرعة في القطاعات المعنية، لا سيما عن طريق الشركات الوطنية الخاصة.
- يجب أن يكون هذا التحرك مدفوعا بالدرجة الأولى بالقطاع الخاص من خلال، تشجيع من بيئة أعمال أكثر ملاءمة وحوافز للاستثمار في الإنتاج، كما يجب أن يجد مصلحة اقتصادية لتحل محل الأنشطة التجارية الحالية باستثمارات طويلة الأجل بمفرده أو مع شركاء الأعمال الدوليين. ويمكن أن تدعم اللوائح أيضا بإعادة توزيع الإنتاج الوطني.
- بالنسبة لجميع هذه المحاور الثلاثة ، تتمتع الجزائر بميزة وجود قاعدة صناعية، عامة أو خاصة، والتي يجب إعادة هيكلتها وتطويرها بسرعة لخدمة هذه الطرق الثلاثة.

4) دعم تطوير الأنشطة الصناعية في القطاعات التي تكون فيها مرونة دخلية للصادرات في الأجل الطويل، هذا مهم من أجل وضع جهاز الإنتاج الوطني في قطاعات حاسمة حيث تجري المنافسة الدولية الحالية والمستقبلية. في رؤية 2030، يجب دعم الصادرات خارج المحروقات، وذلك من خلال جملة الأمور والتدابير التالية:

- تعزيز إنشاء شركات تصدير جديدة عن طريق دعم الصادرات الناشئة؛
- دعم الشركات المصدرة من أجل تكثيف تنمية الصادرات؛

– إنشاء مناطق تصدير خاصة من خلال الرجوع إلى المرسوم 03-02 الملغى في عام 2006؛

ومع ذلك ، يجب توخي الحذر للحد من عدد هذه المناطق الخاصة التي لديها عيوب معروفة جيدا. في الواقع ، إنهم ينشئون نظاما ذو سرعتين من خلال الحفاظ على مناطق صناعية غير جذابة بالنسبة لغالبية الشركات، بينما يمكن منح المستثمرين الأجانب وبعض المستثمرين الوطنيين وضعا مكلفا من ناحية القوانين الوطنية (الضرائب، قانون العمل، الإعانات، تكلفة المواد الخام، تحويل الأرباح). وأخيرا، من المهم للجزائر تطوير القدرات الصناعية وشبكة من الشركات في مجالات الثورة الصناعية الجديدة الجارية من أجل وضع نفسها في القطاعات الاقتصادية المستقبلية في الاقتصاد العالمي. وتتميز هذه القطاعات بمرونة عالية دخلية للصادرات. على الرغم من عدم وضوح الرؤية في هذه القطاعات، يمكن الاعتماد بالفعل على القطاعات الرقمية (الذكاء الاصطناعي، البيانات الكبيرة، الطابعة ثلاثية الأبعاد)، الروبوتات (الروبوتات الصناعية والمحلية، الطائرات بدون طيار)، التكنولوجيا الحيوية والوراثة والطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية وبطاريات الهيدروجين).

IV. ترسيخ التنمية الصناعية بإعادة تنظيم إدارة الأراضي الصناعية وتكاملها:

ينطوي التنويع بالضرورة على تحديد خطط تموقع للأنشطة الصناعية في الإقليم الوطني كجزء من خطة استخدام الأراضي الوطنية، وفقا لاحتياجات الاقتصاد المحلي والوطني والسياسة الصناعية للبلد. لهذا الغرض، من المهم المضي قدما في:

أ) مراجعة إدارة الملكية الصناعية من خلال إعادة توزيع المهام بين وزارة الصناعة والوكالة الوطنية للوساطة وتنظيم الأراضي.

ب) مراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة وتنظيم الأراضي في مجال إدارة الأراضي الصناعية.

ج) إعادة التجميع التدريجي لجميع الأراضي الصناعية تحت رعاية الوكالة الوطنية للوساطة وتنظيم الأراضي.

د) دمج مجمعات التكنولوجيا وحاضنات الجامعات في محفظة الوكالة الوطنية للوساطة وتنظيم الأراضي.

هـ) برنامج جديد للمناطق لدعم التنمية الصناعية للجزائر في المستقبل.

V. ضمان سلامة وتنويع موارد الطاقة:

لن يساعد نجاح انتقال الطاقة على ضمان أمن الطاقة فحسب، بل سيكون أيضا أداة قوية لتنويع الصناعة الوطنية. يجب أن يتم توضيح ذلك عبر محورين متتاليين: (1) برنامج كفاءة الطاقة مقترنا مع (2) برنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة وأمن الطاقة.

1) **فيما يتعلق بكفاءة الطاقة**، يجعل هذا البرنامج جاهزا للعمل، (أ) تطوير تدقيق طاقوي وبرنامج لتوفير الطاقة، (ب) من خلال وضع معايير كفاءة الطاقة واللوائح الحرارية للمباني الجديدة كجزء من التطوير العقاري، (ج) بفرض تشخيص أداء الطاقة قبل بيع المساكن، (د) من خلال دعم إنشاء شركات خدمات الطاقة (هذه الشركات سوف تستفيد بالتالي من أحكام المادة 75 من قانون المالية لعام 2015) و(هـ) إنشاء وكالة كفاءة الطاقة والابتكار التي ستدير جميع برامج اقتصاد الطاقة وكذلك المنح والبرامج الأخرى القائمة على التسهيلات الممنوحة في هذا المجال.

2) **فيما يتعلق بتطوير الطاقات المتجددة**، فمن الضروري تطوير:

- معرفة دقيقة بمنحة البلاد في موارد الطاقة المتجددة ، خاصة إمكانات الرياح والإمكانات الشمسية؛
- المراقبة المستمرة وتوقع اتجاهات التكلفة في مختلف القطاعات (الألواح الشمسية، وتقنيات طاقة الرياح، والطاقة الحرارية الأرضية، والكتلة الحيوية...) والتطورات التكنولوجية السريعة للغاية؛
- معرفة وتوقعات تطور أسواق التصدير المحتملة.

VI. حوكمة النموذج الجديد للنمو:

يجب أن ترافق رؤية جديدة سياسة النمو الجديدة، وهي رؤية لا تقتصر السياسة الاقتصادية على تحديد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وبيان التدابير المصاحبة لها، ولكن أيضًا وقبل كل شيء:

1) **عملية ديناميكية للتشاور بين السلطات العامة والشركات**، وذلك من خلال مؤسسات مخصصة تهدف إلى الحد من الشكوك المتأصلة في المبادلات والخيارات الاقتصادية التي تم اتخاذها وتشجيع الابتكارات التكنولوجية وسوق التصدير الجديد.

2) **نظام استثماري وطني جديد في المرافق العامة**، حيث لم يعد من الممكن اعتبار الاستثمار العام بمثابة تجميع للمشاريع القطاعية في إطار "برنامج للمعدات" مهما كان أفقه الزمني ولكن كإنحراف الاستراتيجية الشاملة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون تنفيذ برنامج الاستثمار جزءا من إطار جديد – نظام وطني جديد للاستثمار العام – يجب أن يضمن:

- التقليل من تكلفة المشاريع الاستثمارية التي هي حاليا أعلى مما ينبغي ، كما يتضح من الاستخدام المتكرر لعمليات إعادة التقييم؛
- تحسين آجال الاستجابة التي هي الآن أطول مما ينبغي أن تكون بسبب انخفاض القدرة الاستيعابية؛
- تعظيم تأثير الاستثمار العام على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

ولهذا الغرض، يوصى بإجراء مراجعة عمل الصندوق الوطني لتجهيزات التنمية من أجل تعزيز هذه المؤسسة في مهماتها الأصلية للمساهمة في التحكم في تكاليف الإنجازات، وفي تحقيق أنسب الحلول المالية للمشاريع، تقييم جدوى المشروعات واختيارها في حالة التحكيم وكذلك تقييم المشروعات الاستثمارية الكبرى.

3) **تطوير نظام معلومات إحصائي وطني جديد**، حيث يتطلب أي تطوير إستراتيجي طويل المدى (رؤية 2030) أداة إحصائية قوية. لكن معرفة الاقتصاد الجزائري لا تزال مثالية. وفي الواقع، أن الإنتاج الوطني لا يخضع لرقابة سيئة، ولا يكاد يكون أداءه الدولي موضع تقدير دولي يحرمنا من معرفة ميزاته النسبية. وتتطلب وظيفة المجلس الإحصائي الوطني، الذي أعيد تنشيطه لتولي مسؤولية تعزيز النظام الإحصائي الوطني، إشراك جميع أصحاب المصلحة في هذا النظام. الأمر متروك لهذه المؤسسة لاقتراح بسرعة إعادة تنظيم وتطوير النظام الإحصائي الوطني وضمان متابعة وتنفيذ الاستراتيجية الجديدة لتنميتها.

4) **تقييم السياسات العامة**، والضي يجب تعزيزه لأن السياسات العامة غير موجهة بشكل عام نحو تحقيق النتائج. كما أن الإدارة المؤسسية هي أيضا على وجه الحصر تقريبا الإدارة القائمة على المهام بدلا من الإدارة الموجهة نحو الأهداف كما تمارس في العديد

من البلدان في جميع أنحاء العالم. لا يمكن تبرير المزايا الضريبية التي تمنحها الدولة للنشاط الخاص إلا بقدر ما يولد هذا النشاط من وفورات إيجابية للاقتصاد أو المجتمع. في الحالة المعاكسة، يتم تسويتها في الأقساط السنوية للمستفيدين. وفي هذا الصدد، من الضروري أن نأخذ بالمسار الذي يتم بموجبه الحكم على السياسات العامة ليس على مقدار الحقن المالي ولكن على النتائج والأثر الاقتصادي والاجتماعي للتدابير المعتمدة.

5) **الإدارة الاقتصادية**، لا يمكن أن تنجح الإصلاحات الاقتصادية إذا لم تكن مدعومة من قبل الإدارة والوكالات المستعدة لتنفيذها بفعالية. وهكذا يمكن بسرعة تقويض الاستراتيجيات الاقتصادية الكلية المجدية من خلال نسيج مؤسسات غير مستعدة لمواجهة تحدي الأداء. على الرغم من التحسينات الأخيرة في الجزائر، فإن الممارسات الإدارية غير مرضية للمشغلين العموميين المحليين والدوليين. وبالتالي سيكون من الأنسب الاعتماد على غرف التجارة والصناعة والمراكز المتكاملة. لذا من الضروري إعادة التفكير في الإدارة الاقتصادية بالكامل. أيضا، قد يكون من الموصى به إنشاء وحدة للإصلاح والتحديث الإداري مقرها في رئاسة الوزراء للمساهمة في تحديث المؤسسات الاقتصادية وإدخال وتعميم ممارسات الإدارة العامة الجديدة في الإدارة الجزائرية.

الخاتمة:

رغم التحسن الملحوظ في بعض المؤشرات المرتبطة بنتائج تطبيق هاته البرامج التنموية وحتى تلك المرتبطة منها بالمستوى الاجتماعي فإن ما تحقق من تحسن يعد أقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه بالنظر إلى حجم الإنفاق الضخم الذي تضمنته هذه البرامج الثلاث ناهيك عن حجم فساد كبير ارتبط بتنفيذها، ولكن المأخذ الأهم يكمن في أن الخطط التنموية التي تم تنفيذها لم تستطع خلق الاستدامة المطلوبة في نمو الاستثمارات وتحسين إنتاجيتها على النحو الذي يضمن استمرار تطورها واستمرار القدرة على رفع ناتجها ورفع التوظيف في الاقتصاد، ومحدودية كبيرة في تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية صادراته خارج المحروقات، هذا ما يدفعنا للقول أن هذه البرامج الضخمة من الناحية الإنفاقية لم تؤت النتائج المتوقعة منها وأن النتائج التي تم العمل على تحقيقها ظرفية في ظل استمرار ارتباط النمو الاقتصادي في جانبه الأكبر بنمو قطاع المحروقات، وعدم مرونة العرض في ظل عدم انتعاش قطاع الصناعة الذي يعول عليه بالدرجة الأولى في قيادة التغير الهيكلي المطلوب. كما إن هذه السياسة المبنية على التصورات الكينزية في تحفيز الطلب الكلي يتحقق أثرها الإيجابي تحت شرط أساسي هو مرونة الجهاز الإنتاجي الذي بإمكانه الانتقال بإمكانات الإنتاج نحو الأعلى في ظروف مؤسساتية موضوعية، غير أن تغطية الطلب المتزايد أدى بدلا من ذلك إلى ارتفاع هائل في الواردات.

كما سعت الجزائر إلى تبني نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي. حيث تم مراجعة هذه الوثيقة المرجعية واعتمادها من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016. ويبرز هذا النموذج رؤية الجزائر في آفاق 2030 حول ضرورة التنويع الاقتصادي وارساء النمو المستدام. وقد تمحورت حول ستة استراتيجيات أو بالأحرى ستة توصيات جوهرية، وهي:

I. تحفيز إنشاء الشركات في الجزائر.	II. ترسيخ التنمية الصناعية بإعادة تنظيم إدارة الأراضي الصناعية وتكاملها.
III. اصلاح منظومة تمويل الاستثمار.	IV. ضمان سلامة وتنويع موارد الطاقة.
V. السياسة الصناعية وتبني التنويع الاقتصادي.	VI. حوكمة النموذج الجديد للنمو.

المراجع والهوامش:

[1] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 12، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص ص: 251-252.

♦مع ذلك كان هنالك تكلفة اجتماعية للاصلاحات الاقتصادية التي تمت بالتعاون مع المؤسسات الدولية، حيث ترتب عليها تردي الأوضاع الاجتماعية كارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر وازدياد حدة الفوارق الاجتماعية.

[2] صالحي ناجية، مخناش فتيحة، **واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي**، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد 3، ديسمبر 2012، ص ص: 169-170.

[3] نفس المرجع السابق، ص: 169.

[4] نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص: 252.

[5] نفس المرجع السابق، ص ص: 252 - 253.

[6] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، **الجزء الثاني: البرنامج الخماسي 2010 – 2014**، أكتوبر 2010، ص: 38. متوفر على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf (12/08/2015)

[7] نفس المرجع السابق ، ص: 38 - 92.

[8] نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص ص: 252 - 253.

[9] بالاعتماد على: بنك الجزائر، **تقارير سنوية مختلفة**، 2002-2014.

[10] République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances, LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE), Juillet 2016, P:02
http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-be15d6d0e0ffa387bfb08d8f5d8698ab.pdf (16/06/2018)

[11] Ibid, P: 11

[12] Ibid, PP: 11-13

[13] Ibid, PP: 14-21